



تاريخ القبول: 2022-10-18

تاريخ الاستلام: 2022-09-14

ملخص:

كان للملكة الأردنية الهاشمية موقف مشرف تجاه الثورة التحريرية كما تعد من الدول السبّاقة في دعم القضية الجزائرية. برز ذلك من خلال الخطابات واللقاءات التشاورية للملك حسين وتوصياته إلى طاقمه الحكومي والتي تمثلت في جهود رئيس وزرائه وسفرائه ووزير الخارجية في الضغط على المنظمات والهيئات الدولية من أجل وقف الجرائم الفرنسية في الجزائر وحق تقرير مصيرها، كما لم تقتصر جهود القيادة الأردنية على الدعم الدبلوماسي فقط بل تخطته إلى الدعم المادي والعسكري والإعلامي.

كلمات مفتاحية: المملكة الأردنية، هيئة الأمم المتحدة، الدعم الدبلوماسي، الدعم العسكري، الدعم الإعلامي، الدعم المادي.

Abstract:

The Hashemite Kingdom of Jordan had an honorable stance towards the Algerian revolution, as the kingdom was one of the first countries to support the Algerian cause. This is demonstrated through the speeches and consultative meetings of King Hussein and his recommendations to his government staff, which were represented in the efforts of his prime minister, ambassadors and foreign minister to pressure international organizations and bodies in order to stop French crimes in Algeria and the right to self-determination. The efforts of the Jordanian leadership were not limited to diplomatic support only, but they went beyond financial, military and media support.

Keywords :

The Kingdom of Jordan, The United Nations, Diplomatic support, Military support, Media support, Material support.

مظاهر الدعم الأردني للثورة الجزائرية

1962-1954م

**Manifestations of Jordanian
support for the Algerian
Revolution 1954-1962**

فاطمة قارة /المركز الجامعي مرسللي

عبد الله-تيازة-

(الجزائر)

a.saoudi@lgh-univ.dz

حظيت الثورة التحريرية على مدار سبع سنوات ونصف باهتمام واسع من طرف الدول العربية، الإسلامية والعالمية، هذه الثورة التي اندلعت في الفاتح من نوفمبر 1954م للعلن بإمكانيات مادية محدودة وأحياناً معدومة، وبإصرار من أبناءها وبقِيم وأبعاد وأهداف خطط لها قادتها الأوائل مسيرة نضال الشعب الجزائري، انطلقت إذن وهي بحاجة ماسة إلى الدعم المادي والدبلوماسي من قبل حكومات وشعوب الدول العربية بالدرجة الأولى لصلة القرابة اللغوية والدينية والحدود الجغرافية، فكانت هذه الدول تُمثّل القواعد الخلفية الحقيقية لدعم الثورة بالأسلحة والتبرعات المالية.

كانت المملكة الأردنية الهاشمية من الدول العربية السبّاقة في أداء واجبها الديني والقومي تجاه القضية الجزائرية، ورغم محدودية إمكانياتها ومواردها الاقتصادية إلا أنها كانت حريصة على دعم القضية الجزائرية سياسياً، مادياً وعسكرياً، ومن هنا نطرح التساؤلات الآتية: ما هو موقف الحكومة الأردنية من الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى؟ فيما تمثل دعم المملكة الأردنية للثورة الجزائرية؟ وهل اقتصر فقط على الجانب الدبلوماسي أم تعدى ذلك إلى الدعم المادي والعسكري؟

كانت الفترة ما بين 1954-1956م مرحلة جد حساسة في تاريخ الثورة الجزائرية التي فرضت نفسها داخلياً وخارجياً، بفضل جهود الوفد الخارجي للثورة في القاهرة، مما جعل الثورة تحظى بدعم الدول العربية على رأسها مصر التي كانت السبّاقة في الوقوف بجانب الجزائريين وقضيتهم، أما المملكة الأردنية لم يكن لهم علم بتطورات الثورة التحريرية وربما راجع إلى انشغالها بالقضية الفلسطينية، ولكن بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م تغير خطاب قادة الدول العربية ومن بينهم المملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى الضغط الشعبي المتزايد على الحكومة الأردنية لتقديم الدعم للثورة الجزائرية¹.

1/ الدعم الرسمي للقضية الجزائرية:

كانت أولى المواقف الأردنية في دعمها للقضية الجزائرية مع اندلاع الثورة التحريرية، عندما كثّفت فرنسا من أعمالها الإجرامية في محاولة منها لزرع الخوف والرعب بين الجزائريين، والقضاء على الثورة، حيث سارعت الحكومة الأردنية بناء على طلب من مجلس النواب الأردني خلال الجلسة المنعقدة في 16 نوفمبر 1954م إلى رفع برقية احتجاج واستنكار إلى الحكومة الفرنسية وسكرتير الأمم المتحدة².

أما بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956 قامت الحكومة الأردنية بقطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع فرنسا، مبررة ذلك بسياسة العداء التي تنتهجها فرنسا تجاه الأمة العربية³، كما تطرق الملك حسين إلى القضية الجزائرية في الكثير من خطبه مشيداً بإنجازات الثورة الجزائرية ومنتقداً السياسة الفرنسية، هذا الدعم الرسمي للمملكة الأردنية الهاشمية الذي برز من خلال الخطابات الرسمية للملك وتوصياته المستمرة للوقوف إلى جانب الثورة التحريرية، وكذا خلال محادثاته مع قادة الدول العربية والإسلامية، التي تمحورت حول معاناة الشعب الجزائري من السياسة الفرنسية والجرائم التي ترتكب في حقه، مؤكداً على حفظ حقوق الشعوب العربية التي لازالت تحت نير الاستعمار وحقها في تقرير مصيرها.

من بين هذه الخطابات خطاب الملك الذي افتتح فيه مؤتمر نصرة المغرب العربي في القدس 8 ماي 1958م دعا فيه إلى دعم شعوب المغرب العربي، وفي يوم 25 ماي 1958م ألقى الملك حسين خطاباً تطرق فيه إلى



القضية الجزائرية متمنيا تطهير البلاد من المستعمر⁴، وبمناسبة الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة يوم 19 سبتمبر 1958 بعد يوم واحد أي 20 سبتمبر 1958م⁵ أعربت فيه الحكومة الأردنية على لسان وزير خارجيتها سمير رفاعي عن مدى سعادته بالحكومة الجزائرية، واعتراف المملكة الأردنية بها كممثل للشعب الجزائري، مؤكداً على أن القيادة الأردنية تتابع عن كثب تطورات أحداث الثورة الجزائرية⁶، كما أرسل سمير الرفاعي باسم المملكة الأردنية رسالة تهنئة إلى رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس⁷.

وفي 1 أكتوبر 1958 ألقى الملك حسين خطاباً عبّر فيه عن مدي سروره بتأسيس الحكومة الجزائرية متمنيا لها كل التوفيق في تقرير مصير الشعب الجزائري، كما أشاد بالجهود المبذولة من قبل الحكومة والشعب في دعم القضية الجزائرية مادياً ومعنوياً⁸، وفي خطاب آخر عام 1959م أكد فيه الملك مساندته ودعمه لقرارات الحكومة الجزائرية، مؤكداً على تقديم مساعدات مادية ومعنوية للشعب الجزائري⁹.

وخلال افتتاح المؤتمر الإسلامي العربي الشعبي في القدس جانفي 1960م ألقى خطاباً تعرض فيه إلى تطورات الثورة الجزائرية، التي اعتبرها قضية الأردن، وأكد على مواصلة دعم ومساندة الأردن مادياً ومعنوياً لنضال الشعب الجزائري وبكل الوسائل الممكنة حتى تحقيق الحرية والاستقلال¹⁰، وفي خطاب العرش 1961م اعتبر القضية الجزائرية هي قضية الأردن كله شعباً وحكومة قائلاً: "والله يعلم أن جراحها لجراحنا، وأن دماء أبنائها المسفوحة على ربي العزوف في ميادين البذل والفداء لدمائنا، وأنّ جهادها يرفع رؤوسنا عزة وزهواً وفخراً"¹¹.

ولم يقتصر الدعم الرسمي على خطابات الملك الحسين بل أنه كذلك أعطى تعليمات إلى رؤساء حكومته المتعاقبة بدعم وتتبع مستجدات القضية الجزائرية، من بينها التكليف الملكي لسعيد المفتي 12 ماي 1956م أمره فيها الملك على ضرورة الاهتمام بالقضية الجزائرية وضرورة المساهمة الدائمة والمشاركة الفعالة في دعم ومساندة الشعوب العربية التي لازالت تحت بطش الاستعمار، وأيضاً في كتاب التكليف الملكي لسليمان النابلسي بتشكيل الحكومة في 29 أكتوبر 1956م مؤكداً جلالته على مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله واعتبار قضايا الأمة العربية واحدة. وفي كتاب التكليف الملكي لهزاع المجالي بتشكيل الحكومة في 6 ماي 1959م. وفي كتاب التكليف الملكي لوصفي التل بتشكيل الحكومة في 28 جانفي 1962م أكد الملك على ضرورة اعتبار القضية الجزائرية قضية الأردن¹².

وقد أظهر الملك الأردني وقوفه إلى جانب الثورة التحريرية خلال مباحثاته مع قادة الدول العربية سواء لقاءات القمة أو لقاءات رؤساء الحكومات والوزراء والأعضاء البارزين في الدولة مع نظرائهم الأجانب، فقد تطرق الملك حسين للقضية الجزائرية في مباحثاته مع جلالة الملك سعود أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية في أفريل 1957م وأكد البيان المشترك الذي صدر عقب مباحثتهما في تقرير مصيرها طبقاً لميثاق الأمم المتحدة¹³. وفي جوان 1957م استعرض الملك حسين تطورات القضية الجزائرية في مباحثاته مع الملك فيصل الثاني أثناء زيارته لبغداد، وقد أكد البيان المشترك لمباحثتهما على إعلانهما عن مقاومتهما للاستعمار بجميع صوره وأشكاله ومؤازرتهم التامة للشعب الجزائري¹⁴.



وبناء على توصيات الملك لرؤساء حكوماته المتعاقبة التزمت هذه الأخيرة بموقف مشرف ومؤيد للقضية الجزائرية على الساحة الدولية¹⁵، حيث ظلت القيادة الأردنية حريصة على مساندتها دبلوماسياً وتقديم لها دعم لوجستيكي بشكل رسمي وعلى دون أن تخشى أي ضغوطات غربية.

كما ساهمت وبشكل فعال في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال المنظمة الدولية لمناقشتها وتقديم الحلول للوصول إلى حل سلمي يقر بتقرير مصير الشعب الجزائري، وما إن صارت الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة 1955 حتى انضمت إلى كتلة دول آسيا التي لعبت دوراً فعالاً في مساندة القضية الجزائرية، وفي 1956 أبلغت الحكومة الأردنية ممثلها في الأمم المتحدة عبد المنعم الرفاعي عن ضرورة مناصرة القضية الجزائرية. وما إن انعقدت الدورة الثانية عشر التي نجحت فيها الكتلة الأفرو آسيوية في إدراج القضية الجزائرية على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وألقى يوسف هيكال السفير الأردني في واشنطن كلمة هاجم فيها السياسة الفرنسية الإجرامية في الجزائر وشدد على ضرورة اعتراف فرنسا والأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره¹⁶.

وألقى الملك نفسه خطاباً مطولاً في الجمعية العامة للأمم المتحدة انتقد فيه موقف الأمم المتحدة تجاه القضية الجزائرية التي اعتبرها أهم قضايا الهيئة، وفي نفس الوقت طالب السلطات الفرنسية بالالتزام بما أهملته من مبادئ الحرية والعدالة والمساواة التي نادى بها الثورة الفرنسية، وعلى إثر ما قامت به الحكومة الأردنية، قدمت الحكومة الجزائرية عن طريق ممثلها في المملكة الأردنية عبد الرحمن العقون رسالة شكر وعرفان إلى الحكومة الأردنية على الجهود المبذولة في الأمم المتحدة¹⁷.

وكان موقف الأردن ثابتاً مع الثورة من خلال ممثلها الدائم لدى جامعة الدول العربية والقرارات الحاسمة التي كان يوافق عليها باسم المملكة الأردنية لصالح جبهة التحرير الوطني، فكان موقفها ثابتاً من الاستقلال ووحدنة التراب الجزائري¹⁸.

ومن أنواع الدعم الذي كان له تأثير مهم في مسار الثورة هو الدعم الاقتصادي بعد إقدام المجلس الاقتصادي للدول العربية بالمصادقة على استعمال سلاح النفط ضد فرنسا بعد أزمة السويس 1956¹⁹، وأثناء مشاركة الأردن في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية بدمشق 18 ماي 1956 قررت بأمر الوفود العربية بطلب عرض القضية الجزائرية على مجلس الأمن، وقدمت الوفود العربية مع بعض وفود المجموعة الآسيوية الإفريقية الطلب إلى مجلس الأمن، الذي رفض عرضها بعد عملية التصويت الذي لم يكن في صالح الجزائر، وبعد عقد المجموعة الآسيوية الإفريقية بنيويورك عدة اجتماعات من 23 أوت إلى 2 أكتوبر 1956، أسفرت بتقديم طلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ووقع الطلب مندوب المجموعة الآسيوية الإفريقية منهم ممثل المملكة الأردنية²⁰.

هذا وأقرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة 1958 بالتشاور وموافقة مندوبي أعضائها بتحديد تبرعات مؤقتة للقضية الجزائرية حيث التزمت المملكة الأردنية على لسان مندوبها بجمع ما تستطيع من أموال من أجل دعم الجزائر في محنتها²¹، وأثناء مشاركة الأردن في اجتماع المجلس الاقتصادي للدول العربية ببلنات سنة 1960 لتأكيد حكومات الدول العربية على مقاطعة فرنسا اقتصادياً وسياسياً مع استغلال أعضاء جامعة الدول العربية كل الوسائل الفعالة في جميع القطاعات، من أجل دعم الثورة الجزائرية والضغط على فرنسا اقتصادياً²².



كما لم تتوقف رسائل استنكار الحكومة الأردنية متمثلة في وزير خارجيتها أو سفرائها في الهيئات الدولية وفرنسا على ما يحدث من جرائم في حق الشعب الجزائري، وفي الحقيقة يعود الفضل أيضا إلى ضغوطات الشعب الأردني الذي ظل يضغط على الحكومة من أجل قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وقد عقد اجتماع بهذا الخصوص بمدينة رام الله في 04 أبريل 1956 رفعت فيه جمعيات ومنظمات المجتمع المدني بقرقيات للحكومة الأردنية تطالها بقطع علاقاتها مع فرنسا²³. وهنا سارعت وزارة الخارجية الأردنية إلى استدعاء السفير الفرنسي في عمان، للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تنتهكها فرنسا بحق الشعب الجزائري، ولنفس العرض اجتمع فوزي الملقى السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية كما استدعى رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه موقف الحكومة الأردنية المعارض للسياسة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري²⁴.

لم تقتصر جهود الحكومة الأردنية فقط على مستوى الهيئات الدولية، من خلال وزارتها للخارجية وسفرائها، فلما احتجت الحكومة الفرنسية على مظاهرات قام بها الشعب الأردني أمام سفارتها في عمان في 14 جويلية 1956، استدعى عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردني السفير الفرنسي في عمان وأبلغه احتجاج الحكومة الأردنية على مذكرة الاحتجاج التي بعثت بها الحكومة الفرنسية مؤكدا حق الشعب الأردني في التعبير عن موقفه وتضامنه مع شقيقه الجزائري، كما زار السفير الأردني وزير الخارجية الفرنسي في مكتبه ناقلا إليه احتجاج الحكومة الأردنية على الجرائم التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وعلى إثر هذا اللقاء أصدرت السفارة الأردنية في باريس بيانا بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار دهشة الحكومة الفرنسية واعتبرته منافيا للعرف الدبلوماسي²⁵.

2/ موقف الحكومة من بعض قضايا الثورة التحريرية:

بعد عامين من الانتصارات المتتالية للثورة التحريرية داخليا وخارجيا ما جعلها محل تضامن دولي، لجأت السلطات الفرنسية إلى القيام بعملية قرصنة جوية وهو ما شكّل سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث قامت باختطاف طائرة الزعماء الخمسة في 22 أكتوبر 1956، ومع ورود أنباء الاختطاف بدأ استنكار الكثير من الدول على هذه العملية الشنيعة والمنافية للقانون والأعراف الدولية، ولما تلقى الملك حسين برقية من جهة التحرير الوطني الجزائري على إثر اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة أوضحت فيها خطورة العمل الذي أقدمت عليه فرنسا، أكد الملك في رده على البرقية استنكاره الشديد لهذا العمل مؤكدا أنه لن يدخر جهدا في التدخل لإطلاق سراحهم²⁶، فأمر الملك حسين وزير خارجيته بالتحرك، فاستدعى عوني عبد الهادي كل من السفير الفرنسي والبريطاني والأمريكي وأبلغهم عن الاستياء الكبير الذي تركته هذه العملية لدى القيادة الأردنية والعربية مطالبا تبليغ حكوماتهم التدخل لإطلاق سراحهم²⁷، وبخصوص هذه القضية اتفق وزير الخارجية مع السفير السوري في عمان أحمد فؤاد قضماني واتفقا على ضرورة توحيد الجهود العربية ورفع احتجاج عربي مشترك إلى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية والإنسانية²⁸.



وفي نفس الوقت راسلت الحكومة الأردنية مندوبها في الأمم المتحدة طالبة منه تبليغ الأمين العام لهيئة الأمم وباقي المنظمات الأممية منها لجنة حقوق الإنسان، بالتدخل لحماية القادة الخمسة من أي سوء وضرورة الإفراج عنهم²⁹.

ومن المواقف المشرفة أيضاً، عندما أصدرت السلطات الفرنسية حكم الإعدام بحق المناضلة جميلة بوحيرد سارعت الحكومة الأردنية إلى إرسال برقية احتجاج إلى المسترداغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة طالبت منه التدخل لمنع تنفيذ الحكم.

وعلى إثر مجازر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م استدعى وزير الخارجية الأردني في أواخر عام 1960م رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى مكتبه وعبر لهم عن قلق واستنكار الأردن ملكا وحكومة وشعبا من جرائم فرنسا بحق الشعب الجزائري، وأصدرت الحكومة الأردنية في اليوم الثاني للاجتماع بيانا استنكرت فيه الأعمال الإجرامية كما بعث جلالة الملك حسين برقية تعزية ومواساة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة³⁰.

2/الدعم المادي للثورة الجزائرية:

اتخذت حكومة المملكة الهاشمية الأردنية الكثير من القرارات والمواقف الداعمة للقضية الجزائرية ولم تبخل على تقديم مختلف وسائل الدعم والمساندة لنضال الشعب الجزائري فبقرب الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية استقبل رئيس الوزراء سعيد المفتي وفد المغرب العربي (محمد خيذر من الجزائر وحسين الأحوال من تونس) الذي كان يقوم بجولة في الأقطار العربية لشرح القضية الجزائرية ولجمع التبرعات³¹.

وعلى إثر هذه الزيارة وافقت الحكومة الأردنية على جمع التبرعات لمساعدة ومساندة كفاح الشعب الجزائري وتلبية لنداء الهلال الأحمر الأردني تم الاتفاق في جويلية 1957م على تخصيص أسبوع باسم "أسبوع الجزائر" تجمع فيه التبرعات من مختلف أنحاء الأردن وقد أشرفت الحكومة على هذا الأسبوع حيث ترأس سعد جمعة وكيل وزارة الداخلية لجنة التبرعات وافتتحت الحكومة التبرعات بخمسة آلاف دينار والجدير بالذكر كانت ترفع هذه التبرعات إلى مجلس الوزراء بدوره يتم تحويله إلى مكتب البعثة الجزائرية في عمان³².

في أواخر عام 1957م زار الأردن وفد من جبهة التحرير الجزائرية برئاسة أحمد توفيق المدني واجتمع بإبراهيم هاشم رئيس الوزراء وأطلعته على آخر تطورات القضية الجزائرية طالبا منه إمكانية تخصيص مبلغ معين في الميزانية العامة سنويا للجزائر³³.

في شهر جانفي 1958 وافقت المملكة الأردنية الهاشمية على فتح مكتب للوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وكان على رأسه المناضل عبد الرحمن بن العقون من التعريف بالقضية الوطنية وجمع مساعدات للثورة الجزائرية، وفي هذا المسعى خصصت الحكومة الأردنية مطلع عام 1958م أسبوعا آخر للجزائر جمعت فيه التبرعات الشعبية دعما ومساندة لكفاح الشعب الجزائري ومن هذا المنطلق وبأمر من الملك حسين تم إيداع سبعة عشر مليوناً وسبعمائة وثلاثة وسبعين ألفاً وأربعمائة وخمسة وعشرون ديناراً التي تم جمعها في الحساب الخاص بجبهة التحرير الوطني المفتوح بالبنك العربي ببيروت³⁴.

ولتنظيم حملة جمع التبرعات، أصدر الملك أمراً ملكياً يتضمن تأسيس لجنة لجمع المساعدات للاجئين الجزائريين خلال شهر جويلية 1958. تشكلت من عدة لجان فرعية، سعت إلى جمع التبرعات للثورة الجزائرية عبر تراب المملكة الأردنية، كما بادرت الحكومة بإصدار طوابع بريدية تعود مداخيلها لحساب جبهة التحرير الوطني³⁵.



على إثر الزيارة التي قام بها وفد من جبهة التحرير الوطني بقيادة فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية إلى الأردن خلال شهري ماي وجوان 1959م من أجل طلب المزيد من المساعدات للقضية الجزائرية، وأثناء استقبال الملك حسين للوفد الجزائري صرح قائلاً: "نحن فقراء في هذه الدولة التي ليست لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانة هذا الجهاد ديناً وعروبة وسياسة، أمر واجب محتم لا نملك إلا لقمة العيش وأعلن هنا أمامكم جميعاً أننا نقتسمها معكم مهما كانت"³⁶، ومن خلال هذا تقرر تقديم مساعدات مادية للجزائر وفق إمكانيات وموارد المملكة الهاشمية المحدودة، مع تنظيم حملة تبرعات على الصعيدين الرسمي والشعبي³⁷، وفي هذا الإطار وافق جلالة الملك على أن ينظم تحت رعايته حملة تبرعات شعبية واسعة للجزائر تشرف عليها هيئات حكومية وافتتح الملك حملة التبرعات الشعبية بأربعة آلاف دينار من مرتبه الخاص وتبرع الطاقم الحكومي المتكون من السادة: رئيس الوزراء وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الأعيان والنواب وقائد الجيش ومدير الأمن العام براتب شهري³⁸.

وبمناسبة زيارة فرحات عباس للأردن فقد سلمت الحكومة الأردنية شيكا بمبلغ ثلاثون ألف دينار كدفعة أولى من المبالغ التي قررت الحكومة المساهمة بها، كما أصدرت قراراً بإعفاء جميع الشيكات والحوالات المالية التي يحولها مكتب البعثة الجزائرية في عمان من جميع الرسوم المالية³⁹.

وبناءً على قرارات ملكية حول تنظيم حملة تبرعات على الصعيدين الرسمي والشعبي قام رئيس الوزراء هزاع المجالي بتشكيل لجان فرعية عبر كامل تراب المملكة لجمع التبرعات للثورة الجزائرية، وعلى إثر هذه المجهودات قام ممثل الحكومة الجزائرية في عمان عبد الرحمان العقون برفع شكره لهزاع المجالي رئيس الوزراء على تنفيذ الرغبة الملكية⁴⁰.

وفي موازنتها لعام 1959م رصدت الحكومة الأردنية مبلغ 30 ألف دينار مساعدة لحكومة الجزائر المؤقتة تنفيذاً لقرارات الأمانة العامة للجامعة العربية سنة 1958 التي قررت تخصيص ميزانية سنوية لمعونة الثورة الجزائرية قدرتها بمبلغ 2 مليون جنيه استرليني، وعلى كل دولة عربية دفع حصتها، وهنا التزمت المملكة الأردنية الهاشمية بدفع 56400 جنيه استرليني أي بالنسبة 2.82 بالمائة وهو رقم يعكس لنا محدودية إمكانياتها ومواردها الاقتصادية مقارنة بمساهمة باقي الدول العربية⁴¹.

وفي نوفمبر 1959 وجه وزير الداخلية الأردني وصفي ميرزا نيابة عن رئيس اللجنة الرئيسة لجمع التبرعات نداء إلى المؤسسات التجارية العاملة للتبرع للثورة الجزائرية، وقد جعل من مكتبه مكاناً لتلقي تلك التبرعات⁴²، وقد بلغت قيمة هذه التبرعات بين عامي 1958 و1995 أكثر من خمسون ألف دينار⁴³.



كان للجيش الأردني ولجهاز الأمن العام دور كبير في دعم الثورة الجزائرية بالأسلحة والتكفل بتكوين ضباط من الطلاب الجزائريين في الكليات والمدارس العسكرية أو عن طريق تنظيم حملات تبرعات بين أفراد المؤسسة العسكرية.

ورغم حاجة الثورة الجزائرية للسلاح الذي ظل يمثل إحدى المشكلات العويصة لها، لذا كلف الوفد الخارجي للثورة الجزائرية بحل مسألة السلاح، حيث خطط أحمد بن بلة⁴⁴ عملية نقل شحنة تبلغ حمولتها 16.5 طن من الأسلحة المتنوعة ما بين بنادق عيار 303 وبنادق رشاشة من نوع بران وقنابل يدوية من نوع مليز 36⁴⁵ على متن السفينة الأردنية دينا إلى الثورة الجزائرية، ونفذتها مجموعة من المناضلين تحت قيادة نذير بوزار، وانطلق اليخت في 28 فيفري 1955 من الإسكندرية ووصل إلى منطقة كبدانة الساحلية التابعة للناظور في أفريل 1955⁴⁶، ثم تكفل العربي بن المهدي من نقلها إلى مراكز التوزيع بالولاية الخامسة، وكان لهذه الشحنة أثر كبير في تموين كل من الولاية الرابعة والخامسة والسادسة بالسلاح⁴⁷.

وتنفيذا للأوامر الملكية وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية عام 1958م على التكفل بتدريب بعض الطلاب الجزائريين في مؤسساتها العسكرية وكان من بين هؤلاء المجاهد الرئيس اليامين زروال، وفي هذا الصدد التحق عشرة طلاب بالكلية العسكرية على دفعتين أواخر عام 1958م حيث وصل الفوج الأول من هؤلاء الطلبة في أواخر ديسمبر 1958م⁴⁸ والتحق باقي الطلبة في مطلع عام 1959م شمل مختلف التخصصات منها المدفعية والمشاة والاتصالات وحتى الطيران⁴⁹، وفي أواخر عام 1959م منحت القيادة العامة خمس منح لتكوين ضباط للجيش الجزائري في مدرستي المدفعية واللاسلكي ولم يتوقف الدعم العسكري عند هذا الحد بل وافقت القيادة العسكرية على استقبال خمسة عشر ضابطاً من ضباط جيش التحرير الوطني في المدارس العسكرية، والتحق هؤلاء الضباط في شهر ديسمبر 1959م. كما استقبلت المدارس العسكرية الأردنية عشرة طلاب آخرين شهر جويلية 1960⁵⁰.

كما قامت القيادة العامة للقوات الأردنية بتنظيم حملات تبرعية بين أفراد الجيش ففي مطلع عام 1959م تم تنظيم أول حملة لجمع التبرعات في الثكنات والمؤسسات العسكرية حيث دامت هذه الحملة مدة ثلاث أشهر تم جمع مبلغ يقدر بـ 4988 ديناراً و 350 فلساً⁵¹، قدم من قبل الفريق حابس المجالي إلى مندوب جيش التحرير العقون⁵².

وفي إطار الدعم المالي، وافقت القيادة العسكرية على تنظيم مباريات في كرة القدم بين جيش التحرير الوطني والفرق العسكرية الأردنية خصصت مداخيلها للثورة التحريرية حيث بلغت 7000 دولاراً من بينها 1400 دولار من الملك الحسين⁵³.

وفي مطلع عام 1962م بدأ تنظيم حملة أخرى للجيش الأردني استمرت مثل سابقتها جمعت فيها 5085 ديناراً، وقد أعرب العقون عن شكره للجيش الأردني على هذا التبرع وعلى ما يبذله من مساندة ودعم للقضية الجزائرية⁵⁴.

وما يجدر بنا ذكره الدور الفعال للمجلة العسكرية التي كانت تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية منذ عام 1956م في شرح القضية الجزائرية ومناضليها، ما دفع عدداً كبيراً من الضباط وضباط صف وأفراد الجيش العربي الأردني التطوع للقتال في صفوف جيش التحرير الجزائري عندما فتحت الحكومة الأردنية باب



التطوع، فوصل عدد المسجلين 2500 شخصا متطوعا ووقع الاختيار على 300 شخص، وكان من المقرر نقلهم إلى الجزائر لكن الحكومة المؤقتة اعتذرت على قبول متطوعين⁵⁵.

4/ الدعم الإعلامي:

تمثل الدعم الإعلامي الأردني للقضية الجزائرية في الصحافة المسموعة، متمثلة في الإذاعة الأردنية التي كان مقرها في رام الله، حيث كانت تسعى دائما إلى تضامن الشعب الأردني مع الثورة الجزائرية من خلال برامجها التي تنطرق إلى ما يحدث من جرائم في حق الشعب الجزائري، ومن أواخر أبريل 1956 إلى 1958 خصص للثورة الجزائرية حلقات خاصة بها تبث فيها تطورات الثورة الجزائرية ومعاناة الشعب من السياسة الوحشية التي يركبها المستعمر، وبمناسبة الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة خصصت الإذاعة الأردنية برنامج دائم حول انتصارات الثورة المجيدة وحق الشعب في تقرير مصيره، وبعد انتقال الإذاعة إلى عمان سنة 1959 واصلت في مساندة القضية الجزائرية ببث برنامج متواصل حول أخبار الجزائر ومعارك جيش التحرير⁵⁶، وبتغطية كل التظاهرات والمهرجانات التي تتعلق بالقضية الجزائرية⁵⁷.

وكذا في الصحافة المكتوبة التي تنشر أوضاع دول الوطن العربي التي مازالت تحت نير الاستعمار، وأبرزها صحيفة فلسطين التي تعد أهم المصادر الأرشيفية التي أرخت الدعم الأردني للثورة الجزائرية، حيث كانت تتحدث دائما عن المواقف المشرفة للملك الأردني وحكوماته عما يجري في الجزائر من مأساة وتطورات الثورة الجزائرية، كما أنها ساهمت في توعية وكسب تضامن الشعب الأردني مع القضية الجزائرية، من خلال التشجيع على القيام بالتبرعات والمظاهرات تضامنا مع الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره، كما أنها عبرت عن سخطها على خطف الزعماء الخمس مؤكدة على أن فرنسا خالفت المواثيق الدولية والإنسانية، ودعت سائر الهيئات الدولية للتدخل وتشكيل الحكومة المؤقتة اعتبرت هذه الصحيفة أن هذا مظهرا لإرادة الشعب الجزائري وصموده على طريق الحرية والاستقلال، وكان لها دور أيضا في تبيين دور الكتلة الأفروآسيوية في مساندة القضية الجزائرية في هيئة الأمم، ورأت في هذه المساندة كسب سياسي ودبلوماسي لهذه القضية، كما رأت في مناقشة الأمم المتحدة للقضية الجزائرية مجالا لإبراز تصميم العرب في تحرير القطر الجزائري ورفض أي مساومة لا تنص على حرية الجزائر⁵⁸.

أما صحيفة الدفاع وهي صحيفة سياسية صرحت بتشجيع ومساندة الشعب الجزائري وذكرت أن شعبا أنجب جميلة بوحيرد لن يغلب، وأن دولة أعمالها الظلم لن يكتب لسلطانها الحياة مهما كانت قوتها وعبرت عن استغرابها لقيام فرنسا بجرائم كهذه في عصر الحضارة والديمقراطية وحقوق الإنسان⁵⁹. وغيرها من الصحف التي ساندت ووقفت إلى جانب قضية شعب أرهقته طول مدة الاستعمار الفرنسي ورغم ذلك بقي صامدا، ومنها صحيفة الجهاد، المنار، الكفاح الإسلامي، الحوادث، كما كانت تصدر مجلات أخرى، منها مجلة هدى الإسلام، المجلة العسكرية والرابطة الفكرية⁶⁰.

خاتمة



تُعدّ المملكة الأردنية من بين الدول العربية السبّاقة وبدون تردد في مساندة الثورة التحريرية دبلوماسياً وعسكرياً وحتى مادياً وإعلامياً حسب إمكانياتها ومواردها الاقتصادية المحدودة، هذا الدعم العلني والمباشر دون تخوف من أي ضغوطات خارجية (فرنسية، وبريطانية) نابع من الايمان بالقضية الجزائرية على أنها قضية دينية وعربية.

الهوامش :

- ¹ - لخضر بن بوزيد، الدعم الاردني لثورة الجزائرية 1962/1954، ص.279.
- ² - عمار بن سلطان، الدعم العربي لثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، 2007، ص.310.
- ³ - عمر صالح العمري، الأردن والثورة الجزائرية 1962/1954، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2015، ص.13.
- ⁴ - لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص.279.
- ⁵ - مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1962/1954، دار الحكمة للنشر، الجزائر 2012، ص.190.
- ⁶ - عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص.310.
- ⁷ - لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، 1962، ص.280.
- ⁸ - نفسه، ص.280.
- ⁹ - عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص.306.
- ¹⁰ - لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص.282.
- ¹¹ - عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص.307.
- ¹² - نفسه، ص.308.
- ¹³ - نفسه، ص.308.
- ¹⁴ - نفسه، ص.309.
- ¹⁵ - مريم صغير، المرجع السابق، ص.189، 190.
- ¹⁶ - عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص.269-271.
- ¹⁷ - نفسه، ص.281.
- ¹⁸ - Gilbert Moynier, **Histoire Intérieure de FLN 1954-1962**. Casbah Edition, Alger 2003, p.571.
- ¹⁹ - Ibid. p.571.
- ²⁰ - أحمد بشير، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، منشورات ثالة الابيار، الجزائر، 2005 ص.66.
- ²¹ - نفسه، ص.122.
- ²² - Gilbert Meynier, Op. Cit. p.571.
- ²³ - لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص.286.
- ²⁴ - عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص.309.
- ²⁵ - نفسه، ص.310-311.
- ²⁶ - نفسه، ص.319.
- ²⁷ - لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص.283.

- 28- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 318.
- 29- لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص. 284.
- 30- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 311، 312.
- 31- نفسه، ص. 313.
- 32- نفسه، ص. 313.
- 33- نفسه.
- 34- مريم صغير، المرجع السابق، ص. 190.
- 35- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/1959، ماجستير، جامعة الجزائر، 2001/2002.
- 36- مريم صغير، المرجع السابق، ص. 192، 193. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954 / 1962، دار هومة 2007، ص. 88. وانظر أيضاً: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، ج. 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص. 433.
- 37- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 314.
- 38- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص. 88؛ مريم صغير، المرجع السابق، ص. 191، 190.
- 39- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 315.
- 40- نفسه، ص. 315.
- 41- أحمد بشير، المرجع السابق، ص. 122؛ صالح لميش، الدعم السوري لثورة التحرير الجزائرية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2010، ص. 217.
- 42- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 315.
- 43- أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص. 432، 433.
- 44- نفسه، ص. 119.
- 45- لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص. 291.
- 46- بلحسن بالي، ملحمة الليخت دينا، القصة الكاملة لواحدة من عمليات إمداد ثورة التحرير بالسلح، ترجمة عبد المجيد بوجلة، دار تالة للنشر، الجزائر 2013، ص. 2019-2022.
- 47- لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص. 291-292.
- 48- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 327.
- 49- مريم صغير، المرجع السابق، ص. 193.
- 50- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 328.
- 51- مريم صغير، المرجع السابق، ص. 194.
- 52- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 329.
- 53- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص. 89.
- 54- عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص. 329.
- 55- عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص. 32.
- 56- لخضر بن بوزيد، المرجع السابق، ص. 296.
- 57- نفسه، ص. 295.
- 58- عمر صالح العمري، المرجع السابق، ص. 273، 274.
- 59- نفسه، ص. 287، 297.
- 60- نفسه، ص. 319.

